Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 693-713
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.37

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The reality and prospects of services trade in the Iraqi economy for the period (2010-2021)

Researchers: Assist.Lec. Rondik Sadeq Naeif
University of Dohuk, College of Administration and Economy
Rondik.naeif@uod.ac

Key words:
Trade in services, the general agreement for the liberalization of trade in services, the development of trade in services in Iraq.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 24 Aug. 2023
Accepted 01 Sep. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Rondik Sadeq Naeif
College of Administration and Economy,
University of Dohuk

Abstract:
This study came to analyze and clarify the nature of the activity of trade in services in Iraq and present the conceptual framework for it and its importance, as exports and imports of services contribute a percentage to the gross domestic product despite the imbalance in the trade balance and the balance of payments, and that the main objective in developing this activity is to benefit from the revenues It is used to finance the state budget in addition to oil revenues. This is done through a study analyzing the development of trade in services in Iraq for the last 22 years. The most important result of the study is that Iraq is an oil state and finances all sectors mainly from oil revenues, and any change in oil prices affects the overall movement of the economy, including trade in services. This activity is hampered in addition to the fact that the contribution of trade in services to the gross domestic product is small. In light of this result, it was proposed to oblige the government to provide an appropriate infrastructure to develop this activity and improve its production efficiency, because most studies confirm that trade in services will become the largest activity and the largest contribution to the gross domestic product and in the near future.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 693-713
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.37

واقع وافاق تجارة الخدمات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021)

م.م. روندك صادق نائف
جامعة دهوك
كلية الإدارة والاقتصاد
Rondik.naeif@uod.ac

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لتحليل وتوضيح طبيعة نشاط التجارة في الخدمات في العراق وعرض الاطار المفاهيمي له واهميته، حيث ان الصادرات والاستيرادات الخدمية تساهم بنسبة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وان الهدف الاساسي في تطوير هذا النشاط هو الاستفادة من العوائد المتحققة منه في تمويل ميزانية الدولة الى جانب ايرادات النفط. ويتم هذا من خلال دراسة تحليل تطور تجارة الخدمات في العراق لمدة 22 سنة الاخيرة واهم ما توصلت اليها الدراسة من نتيجة هو ان العراق دولة نفطية لذلك تمويل الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على ايرادات النفط واي تغير في اسعار النفط تؤثر على مجمل حركة الاقتصاد من ضمنه التجارة في الخدمات بالإضافة الى ان نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضئيلة. وعلى ضوء هذه النتيجة تم اقتراح إلزام الحكومة بتوفير بنية تحتية ملائمة لتطوير هذا النشاط وتحسن كفاءته الإنتاجية لان اغلب الدراسات تؤكد على ان تجارة الخدمات ستصبح النشاط الاكثر والاضخم مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: التجارة في الخدمات، الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات، تطور تجارة الخدمات في العراق.

المقدمة:

إن موضوع تجارة الخدمات اصبح عنصراً رئيساً في اتاحة الفرص التجارية في العالم وبات يحتل مكانة مميزة جنبا الى جنب تجارة السلع كمكون فعال في الاقتصاد، خاصة بعد الثورة العلمية التكنولوجية خلال تسعينات القرن الماضي وما تبعيتها من تغيرات في المسار العلمي والاقتصادي. كما شهد هذا النشاط تطوراً كبيراً في الآونة الاخيرة وتوسعاً في كافة الدول نتيجة ما يحققه من قيمة ومساهمة حقيقية في التعاملات والتبادلات والنمو الاقتصادي على اختلاف انواع الخدمات المتاجرة بها سواء الخدمات السياحية او المالية او الاستشارية أو التكنولوجية الرقمية أو غيرها، بالاضافة الى ان مساهمة تجارة الخدمات في التنمية الاقتصادية وما تستوعبه من قوة عاملة قد عزز من مكانة هذا النشاط في الاقتصادات عامة، كما انه من جانب اخر ساعدت حركة الانفتاح والتحرر والغاء القيود الجمركية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على ان تفوق معدل نمو تجارة الخدمات عن معدل نمو تجارة السلع في الدول المتقدمة وزادت من اهتمام الدول النامية به من خلال العمل على تنويع مصادر صادراتها.

بالنسبة لتطور تجارة الخدمات في العراق فقد واجه الكثير من المشكلات والظروف الصعبة المعقدة والازمات الاقتصادية في الآونة الاخيرة مما اضعف حركة هذا النشاط والاقتصاد العراقي عامة، لذلك نلاحظ معدلات منخفضة في صادرات الخدمات العراقية وظهور نسب بسيطة لبعض انواع الخدمات كالسياحية (السياحة الدينية) وخدمات النقل والتأمين على الرغم من الجهود الواضحة

للدولة في الاهتمام بهذا القطاع وتنميته والمحاولات المكثفة للدولة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها. كما نلاحظ تأثر تجارة الخدمات في العراق خلال فترة البحث بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الصحية التي مر بها العراق والعالم وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث:

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث من ازمات شديدة ترافقت مع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وادت الى تدهور وتعطل بعض اجزاء تجارة الخدمات وانخفاض نسبها من التجارة الدولية وكذلك انخفاض نسبة مساهمة الصادرات والواردات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في ان تجارة الخدمات سواء كانت صادرات من الخدمات أو الاستيرادات تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من تعطل بعض اجزائها او تخفيض كفاءتها جراء الظروف والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصحية، أي حتى في حالة عجز ميزان المدفوعات التي تميز الاقتصاد العراقي لان في كل الاحوال حجم صادرات العراق اقل من حجم استيراداتها خاصة المتعلقة بالاستهلاك الاساسي أو الحاجات الاساسية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في انه يسلط الضوء على طبيعة وأساس وجود التجارة في الخدمات في الاقتصاد العراقي من خلال التعرف على اوجه القصور والمزايا لتجارة الخدمات في العراق ومدى تطورها أو تراجعها مع الزمن، وبالتالي الزام الدولة بالاهتمام بها وتوفير مقومات نجاحها واستمرارها، لان تجارة الخدمات بات من النشاطات ذات العوائد العالية على مستوى العالم خاصة بعد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS) وما اسفرت عنها من مزايا و فرزها عن تجارة السلع. بالاضافة الى ان ما يميز هذا البحث هو وقفه على شرح طبيعة هذا النشاط و واقع ادائه في العراق واهم التصنيفات الخدمية المعتمدة ونسب تطورها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل واقع تطور صادرات واستيرادات الخدمات في العراق والقاء الضوء على هذا القطاع وما يحققه من مزايا و مدى اهميته في تنمية الاقتصاد.

حدود ومنهجية البحث:

من أجل الوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل تطور تجارة الخدمات في العراق ومدى مساهمتها في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وفق ذلك تناول البحث الجانب النظري والمفاهيمي لتجارة الخدمات مرافقة تحليل وتفسير مسار تطور او تراجع تجارة الخدمات في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث:

ان الحدود المكانية للبحث تتمثل بدولة العراق، اما الحدود الزمانية للبحث هي الفترة الممتدة من 2010 لغاية 2021.

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لتجارة الخدمات:

ماهية التجارة في الخدمات:

أولاً: مفهوم تجارة الخدمات:

على الرغم من المكانة المميزة التي تحتلها تجارة الخدمات فأنه من الصعب ايجاد تعريف واضح وشامل لتجارة الخدمات، فنجد انها لم تأخذ حظاً وافراً من جانب الاقتصاديين الذين اعطو لتجارة السلع أهمية تفوق تجارة الخدمات واعتبروا هذه التجارة الأخيرة بمثابة تجارة تابعة أو مكملة لتجارة السلع أكثر من كونها تجارة قائمة بذاتها تدر دخلاً وفيراً على دول العالم، ومعظم الاقتصاديين لم يعبروا عن تجارة الخدمات بصورة منفصلة عن تجارة السلع إلا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بعد السعي لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي (Atiqa,2014).

ومن ثم استمر الاهتمام بتجارة الخدمات خاصة على مدار عشرين عاما الماضية اصبحت التجارة في الخدمات اكثر القطاعات ديناميكية وفعالية في التجارة العالمية، حيث ان معدلات النمو في تجارة الخدمات تجاوزت تجارة السلع وقد لعبت الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية دوراً بارزاً في هذا المجال لأنه زادت حصتها في صادرات الخدمات العالمية بشكل اكبر من قبل (World Trade Organization,2023) (www.wto.org/services).

يتم تعريف التجارة في الخدمات بشكل اكثر دقة بانها النشاط الاقتصادي الذي ينصرف الى التجارة في كل الاشياء غير المنظورة او غير الملموسة مقارنة بتجارة السلع، وهذا يولد الاختلاف والتمييز بين التجارة في السلع والتجارة في الخدمات (Wesila,*et.al.*,2019).

يجب الاخذ بنظر الاعتبار كفاء وجودة الخدمة المقدمة على اختلاف نوعيها سواء خدمة مصرفية أو سياحية أو تعليمية وغيرها، لان طبيعة الخدمة ومدى كفاءتها تحقق الرضا لدى الزبون و تحفزه على المزيد منها (Radhi,2021).

وكذلك هناك من عرف تجارة الخدمات الدولية على انها (عبارة عن بيع الخدمة و تقديمها من موقع معين في دولة معنية الى باقي المستوردين في الدول الأخرى، من دون ان يصاحب ذلك تغير مكان منتج الخدمة ومستهلكها) وهذا التعريف يشير الى الخدمات المصرفية وخدمات التأمين لكن هناك خدمات أخرى لايمكن المتاجرة بها بدون ان يكون هناك اتصال مابين المستهلك ومقدم الخدمة مثل خدمات السياحة والخدمات الصحية وغيرها (Al-Marzok & Muhsen, 2014).

ثانياً: أهمية التجارة في الخدمات:

تنبع أهمية هذا القطاع من خلال الخصائص التي تميز الخدمة في حد ذاتها ومن خلال العلاقة التي تلعبها داخل المؤسسة والربط بين مختلف مستوياتها سواء الإنتاجية أو الإدارية أو بين المؤسسات المختلفة، كما تزيد هذه الأهمية في الدور الرائد لها في دعم الاقتصاديات وتحريك عجلة النمو والتي تنعكس من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية كمعدل نمو الناتج الداخلي أو من خلال تنشيط عملية التوظيف (Sameer,2013).

لقد ازدادت أهمية قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية في العقود الماضية نتيجة دور هذا القطاع في خلق فرص العمل وخلق القيمة المضافة في الإنتاج وهذا يؤدي الى المزيد من التطور، وفقاً لمنظمة التجارة العالمية (WTO) هذا يؤدي الى تكامل الاسواق وظهور خدمات جديدة نتيجة للتغيرات التكنولوجية والاساليب الجديدة للإنتاج (Lopez,*et.al.*,2015).

كما يحتل قطاعات الخدمات والتجارة في الخدمات مكانة مهمة و متنامية في كل من الاقتصادات القومية والتجارة الدولية. حيث تولد الخدمات أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما توظف أعلى نسبة من العمال في الغالبية العظمى من البلدان وتولد فرص عمل جديدة أيضاً، وان مساهمة الخدمات في رفع مستويات التنمية للاقتصادات المختلفة تتزايد. لطالما اعتبرت أهمية تجارة الخدمات في الاقتصادات المحلية محدودة إلا أن هذا المفهوم يتغير مع تحسين فهم دور الخدمات في التجارة العالمية، حيث يتضح بشكل متزايد الدور الذي تلعبه تجارة الخدمات في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تنويع الصادرات، بالاضافة الى دورها الاساسي كمدخلات في إنتاج بعض السلع واهميتها كدافع للاستثمار الاجنبي المباشر (OECD, WTO,2017).

حيث ان تحقيق معدلات نمو سريعة لتجارة الخدمات في الفترة الاخيرة دفعت الدول الصناعية على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام الخدمات ضمن مفاوضات الاورغواي Uruguay، قد ارتفع نصيب الخدمات من إجمالي التجارة الدولية من 17% في سنة 1980 إلى 22% في سنة 1992 والى ان وصل الى 23% في سنة 2005 بشكل أسرع من نمو تجارة السلع. كذلك تؤكد G20 توسع التجارة في الخدمات بين الدول بمعدل اسرع من تجارة السلع منذ 2011 وزادت حصة الخدمات في التجارة العالمية الى أكثر من 23% في سنة 2019 كما تتوقع منظمة التجارة العالمية ان تشكل الخدمات ما يصل الى ثلث التجارة العالمية على اساس ميزان المدفوعات في سنة 2040. ومن هذا يتضح انه كان أمراً طبيعياً إن تدرج الخدمات على جدول المفاوضات المتعدد الأطراف بغض النظر عن دوافع وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، وتتزايد مخاوف الدول النامية ومطالبتها المستمرة خلال المفاوضات على احترام الإطار الذي سيصنع أهداف السياسات والقوانين الوطنية الخاصة بالخدمات على اعتبار إن ذلك يمس جزء من سيادتها الوطنية على أرضها (Al-Gabury:83).

وبشكل اكثر دقة يمكن حصر الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في النقاط التالية: (Al-Escwa,2014)

- تلعب تجارة الخدمات دوراً هاماً في الاستثمار، والتجارة، والتوظيف والإنتاج، ولها آثار متعددة مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الإنتاجية الاخرى.
- انها عامل حاسم في تطوير والانضمام في شبكات الإنتاج الدولية، آثارها كبيرة وشاملة على مجموعة واسعة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية.
- انها السبيل الرئيسي لتعميق التكامل الاقتصادي والاقليمي، نسبة الحواجز على التجارة في السلع أقل بكثير من الحواجز على الخدمات.

ويمكن استنتاج الأهمية النسبية للخدمات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم كخدمات الاتصالات والخدمات المالية أو الانشاءات وغيرها التي تعتمد على التواجد التجاري

للشـركات واسـتقطاب الاسـتثمارات ممـا يعـزز أداءهـا علـى الصـعيدين الاقليمـي والـدولي (Tawath,2016).

ثالثاً: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات:

يحتوي قطاع التجارة في الخدمات من الخدمات التالية: (Lweala & Banga,2023)

- خدمات الاعمال (المهنية، الحاسوب وما يتصل بها، خدمات البحث والتطوير، العقار، الايجار، خدمات اعمال أخرى).
- خدمات الاتصالات(البريدية، اتصالات سمعية وبصرية).
- خدمات البناء والتشييد (خدمات هندسية والانشاءات العامة للمباني واعمال الهندسة المدنية..).
- خدمات التوزيع (وكلاء بالعمولة، تجارة الجملة، البيع بالتجزئة).
- خدمات تعليمية.
- الخدمات البيئية (الصرف الصحي، التخلص من النفايات..).
- الخدمات المالية (كل ما يتعلق بالتأمين المصرفي).
- خدمات صحية واجتماعية.
- سياحة وسفر (خدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والرشدين السياحين).
- الخدمات الرياضية والترفيهية والثقافية.
- خدمات النقل (البحرية الهوائية والفضاء السكك الحديدية خطوط الأنابيب).
- كل الخدمات الاخرى الغير مذكورة.

بشكل عام تشمل تجارة الخدمات مجالات عديدة غير المذكورة اعلاه وهي خدمات أخرى تدخل في التنظيم التجاري العالمي مثل التي تقدمها الحكومات للقيام بوظائفها بما فيها عمليات المصارف المركزية، ولكن لا تخضع لهذا التنظيم الانظمة الداخلية المرتبطة بتأشيرة دخول الاجانب أو الاقامة رغم انها تؤثر مباشرة على تجارة الخدمات السياحية (Hiseen,2012).

الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS):

أولاً: ماهية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

تعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس GATS) إحدى النتائج الهامة التي اسفرت عنها جولة اورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) (GATT) والتي كشفت بعد مفاوضات عديدة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها انشاء منظمه التجارة العالمية في الاول من يناير 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على ان يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999 (Trade in Services Division,2013).

ومن خلال اعتماد الاتفاق العام لتجارة الخدمات (GATS) ادخلت منظمة التجارة العالمية (WTO) لأول مرة تجارة الخدمات ضمن القواعد التي تحكم النظام التجاري متعدد الاطراف وكان الهدف الاساسي من ذلك هو الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات عبر العالم والارتفاع المضطرد لحصة المبادلات التجارية في الخدمات في التجارة الدولية ومساهمتها في الناتج العالمي الإجمالي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017).

أي ان على عكس الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (GATT) التي تغطي السلع (المنتج) فقط دون غيرها (المنتجون)، فإن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) تتضمن القوانين واللوائح الداخلية المتعلقة بالخدمة (المنتج) وبالشركات والاشخاص الموردين للخدمات، كما أشرنا سابقاً ان (GATS) له علاقة بالاستثمار الاجنبي المباشر رغم انه لا يغطي السياسات الاستثمارية بل ينحصر في جوانب الاستثمار الاجنبي المتعلقة بتقديم الخدمات من خلال التواجد التجاري (Arab Cooperation Council Countries,2017).

لقد كان اتفاق الجات (GATS) بمثابة إطار قانوني لإدارة المعاملات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء ولم يكن الاهتمام في قطاع الخدمات قد برز بشكل واضح في اطار الترتيبات الدولية المنظمة إلا بعد انتهاء جولة الاورغواي للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات (GAT) للسنوات 1986-1994، حيث تم اصدار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات CATS وهي جزء من 6 فقرات اساسية للاتفاقيات التي اقرتها جولة اورغواي وهي أوسع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف تم التفاوض حولها (Hiseen,2012).

من هذا نستخلص مفهوم تحرير تجارة الخدمات بانه عبارة عن عملية اتخاذ الاجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الاجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز اتجاههم في مواجهة الموردين المحليين، وكذلك يشير مفهوم التحرير الى حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد اختيار أي موردي الخدمة، أو الطريقة التي بها عرضها. اذن فإن هذا يدل على ان تحرير تجارة الخدمات تعني أساساً الغاء القيود التي تفرضها التدخل الحكومات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود والحواجز على خدمات بذاتها سواء كان عارضها موردين محليين أو أجانب (Rabmi, Tair, 2017).

إذن بموجب اتفاقية الجاتس تتألف تجارة الخدمات من أربعة محاور أساسية ويعتمد ذلك على الموقع الاقليمي للمورد والمستهلك عند عملية التجارة: التجارة عبر الحدود: من أراضي أحد الأعضاء المنظمة الى اراضي عضو آخر للمنظمة، الاستهلاك في الخارج: في موقع عضو واحد لمستهلك الخدمة لأي عضو آخر للمنظمة، الوجود التجاري: من خلال مورد خدمة لعضو واحد في أراضي أي عضو آخر، وجود الأشخاص الطبيعيين: من خلال مقدم الخدمة لعضو واحد (Al-Akha,2004).

ثانياً: أهداف تحرير تجارة الخدمات (GATS):

إن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يحقق جملة من الفوائد عند تطبيقها ومنها: (Aabid)

1. **الأداء الاقتصادي:** تعبر البنية التحتية الفعالة للخدمات شرط مسبق للنجاح الاقتصادي حيث إنها توفر مدخلات استراتيجية مهمة لجميع القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، البنوك، التأمين والمواصلات.
2. **التنمية:** من الممكن عند دخول المصدرين والمنتجين في الدول النامية في خدمات متميزة على استغلال قوتهم التنافسية بغض النظر عن السلع والخدمات التي يبيعونها، كما استطاعت بعض الدول النامية بالاستناد إلى الاستثمار الأجنبي والخبرة والتقدم في أسواق الخدمات الدولية. السياحة والبناء – إلى تطوير البرامج والرعاية الصحية حتى أصبح تحرير الخدمات عنصرا أساسيا للعديد من استراتيجيات التنمية.

3. **ادخارات المستهلك:** هناك دليل قوي في العديد من الخدمات وليس في الاتصالات فقط بأن التحرير يوفر أسعاراً منخفضة أكثر وجودة أفضل وتشكيلة أوسع للمستهلكين لهذا حتى إذ ارتفعت بعض الأسعار أثناء تحرير التجارة فإن ذلك يتفق مع انخفاض السعر وزيادة الجودة في مكان آخر.
4. **الابتكارات السريعة:** شهدت الدول ذات أسواق الخدمات المتحررة إنتاجا أضخم وابتكارات علمية فمثلاً النمو السريع والمتصاعد لشبكة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية والتطور الهائل في الاتصالات أدى إلى أن تأخذ الخدمات دورها الرائد في هذا المجال.
5. **الشفافية والتوقعات:** تعادل التزامات الدولة لجدول الخدمات ضماناً قانونياً ملزماً يسمح للشركات الأجنبية بالحصول على خدمتهم تحت الظروف المستقرة، وهذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجين والمستثمرين والعمال والمستخدمين فكرة واضحة عن ما يحصل في المستقبل ويمكن لهم التخطيط على هذا الأساس، الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل.
6. **نقل التكنولوجيا:** تساعد التزامات الخدمات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ويساهم بمهاراته وتقنيته الجديدة التي تدخل في الاقتصاد و بطرق مختلفة.

كما أن هناك مبدأ في اتفاقية التجارة في الخدمات وهو زيادة مشاركة الدول الأعضاء والذي بموجبه يعمل الأعضاء على تسهيل مشاركة الدول غير العضوة من ضمنها العراق من خلال إجراء مفاوضات والتي يمكن للعراقيين من خلال الجهة الممثلة بالاتفاقية تعزيز القدرات في مجال الخدمات والوصول الى المعرفة والخبرات المتعلقة بهذا القطاع، كما يمكن للعراق الاستفادة من الاستثناءات الواردة في الاتفاقية وان يتخذ مجموعة من القيود التي تقييد التجارة في الخدمات من الحماية النظام العام الداخلي (Mahmood,2021).

بشكل مختصر قد تشمل المزايا الناشئة من تحرير تجارة الخدمات بما يلي: (Khajuria, 2011)

- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- الاستفادة من العولمة.
- المساهمة في خلق فرص العمل والوظائف.
- زيادة مستوى الدخول.
- زيادة فرص الاختيار للمستهلكين (وجود بدائل للسلع والخدمات).
- انخفاض تكلفة الخدمات.
- خلق مصدر دخل جديد.
- التشجيع على الاستثمار المباشر.
- التكامل الفعال للاقتصادات الوطنية.
- تقليل التفاوت بين البلدان والقضاء على عدم المساواة.

المحور الثاني: تحليل مسار تطور التجارة في الخدمات في الاقتصاد العراقي للفترة 2010-2021:

أولاً: واقع تجارة الخدمات في العراق:

لابد من الاشارة إلى أن تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية سواء تجارة السع والخدمات قد امكنت من تحقيق مكاسب وتطور مستمر ونمو متزايد في الدول الصناعية الكبرى، إلا انه ليس

بالإمكان ان تؤدي نفس الدور في البلدان النامية لان الاخيرة تواجه اليوم تحدي اقتصادي كبير وهو منافسة دول متقدمة ذات امكانيات هائلة على الصعيد الاقتصادي، بينما لم تواجه هكذا تحدي الدول المتقدمة وهذا ما سهلت من عملية التنمية الاقتصادية ومواجهة التخلف. لذلك يجب على الدول النامية الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة ومحاولة التغلب على مصاعب عوائق تطورها من خلال تعبئة كل القوى والطاقات لعملية التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص دولة العراق وما تعانيه من اقتصاد ريعي معتمد على ايرادات البترول بشكل أساسي (Flihy:343).

لقد مر العراق في العقود الماضية والى وقتنا الحاضر بأوقات وأزمات صعبة ومعقدة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية مما أدى الى عرقلة التطور والنمو والتنمية الواجبة نحو اقتصاد مزدهر، مما تسبب ذلك في تدهور قطاع الخدمات في العراق وانعكس ذلك على القطاعات الإنتاجية وتعطل شبه تام لبعض اجزاء الخدمات السياحية وتعثر خدمات اخرى مثل (الاتصالات وخدمات البنوك والتأمين وغيرها) وهذا كله تسبب في تخفيض المدخرات وتوجيها للاستثمارات (Al-Gabory:87).

بالاضافة الى ان الحكومة العراقية لم تهتم بالتجارة في القطاعات الخدمية منذ نشوء الدولة العراقية عام 1921 على الرغم من امتلاك العراق عدداً كبيراً من المرافق السياحية والآثار الحضارية والتنوع المناخي والتضاريس في الشمال والى غير ذلك (Al-Essawe,2017).

بالرغم من ان العراق من الدول الموقعة على اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية (GATT) إلا أن الحكومة العراقية في تلك المرحلة كانت ترى ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية نوعاً جديداً من الاستعمار الاقتصادي، ونتيجة للتغيرات الكبيرة على مستوى الاقتصادي الدولي وما شهده العراق من تغيرات وانسجاماً مع التوجه الاقتصادي الدولي نحو الدخول في تكتلات دولية والتحول الى اقتصاد السوق، أفاد العراق برغبته في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وفي11 فبارير 2004 تقدم العراق بطلب رسمي للانضمام الى المنظمة بصفة مراقب. وقد حصلت موافقة المجلس العام على قبول طلب العراق، وكما هو معروف فإن صفة المراقب انما تعد تمهيدا للانضمام الكامل (Al-Hayani,2019).

من المعروف ان القطاعات الخدمية في العراق تشتمل على: الخدمات المالية والمصرفية، التأمين، السياحة والسفر، الاتصالات، النقل، الاعمار والاسكان، البيئة، التعليم، والخدمات الصحية، والاجتماعية، وخدمات الاعمال التجارية مثل خدمات الحاسوب والبحث والتطوير والخدمات الطبية وخدمات التوزيع والثقافية والترفيهية والرياضية والخدمات الاخرى (Gabir).

كما يمكن الاشارة الى أهم مؤشرات أو أنواع الخدمات التجارية المقدمة في العراق خلال فترة الدراسة وتوضيح حجم الخدمات الاساسية التي تنتج في العراق وتحسب كنسبة من صادرات الخدمات التجارية والتي استطعنا تجميع بيانات عنها وهي كل من التأمين والخدمات المالية (البنوك) والخدمات السياحية وخدمات النقل بالاضافة الى خدمات التشييد والسكن والاتصالات والمؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) والتي يمكن التعبير عن نسبها بالشكل التالي:

أ. الخدمات السياحية:

إن خدمة السياحة مختلفة عن خدمة النقل، حيث ان الخدمات المتصلة بالسياحة في السفر ونقل الركاب كتقدير للسياحة باعتبارها خدمة متاجر بها دولياً، ويشتمل هذا على الانفاق على السفر والنقل الدولي للزائرين سواء منهم من يقضون ليالي في السفر ومن يقومون بزيارة في نفس اليوم

ومن ثم يستبعد شراء السلع والخدمات من قبل العمال العابرين للحدود والموسمين وغيرهم من العمال العاملين لفترات قصيرة وكذلك نقل الركاب الذين دفعه العاملون العابرون للحدود والموسميون والعاملون لفترات قصيرة (Statistics of International Trade in Services: 2010).

يمكن القول ان الخدمات السياحية المقدمة في العراق وان كانت في مستوى جيد ولاكن انخفاض إمكانيات وكفاءات العراق في هذا المجال لا يمكنها ان تتجاوز أو حتى تنافس الشركات العملاقة للدول الصناعية المتقدمة التي تسيطر بشكل كامل على السياحة في حوض البحر الابيض المتوسط، نتيجة لذلك لابد من تشخيص النشاط السياحي بشكل يساهم في عملية التنمية الاقتصادية ويكون عاملا ذات أهمية في مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق وتحقيق الاستقلال والخروج من التبعية للخارج سواء عبر عوائد النفط أو الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي هذا المجال يتم تحديد السياحة الدينية في العراق كنشاط خدمي متميز (Filhy:347).

إن وجود أماكن مقدسة في العراق يجعل منها واجهة سياحية لجذب اعداد كبيرة للوافدين من الخارج الذين يعدون زيارتهم لهذا الاماكن ضرورية لإكمال عقيدتهم الدينية. كما ان العتبات المقدسة في العراق موجودة داخل مدن كبيرة فيها تقريباً كل ما يحتاجه الزائر خلال مدة اقامته ويمكن للقطاع الخاص ان يساهم في استقبال الزوار من خلال توسيع المرافق السياحية كالفنادق ووسائل النقل والمطاعم وهذا ما يساعد على تشجيع الاستثمار لأن المنشآت ستعمل طوال العام ولا تتوقف لا وقات طويلة، وأي استثمار في هذا المجال سيكون ذات مردود عالي ومضمون الأمر الذي يحفز راس المال الخاص على التوجه الى هذا النشاط وبقوة. بالاضافة الى خدمات الدعاية والاعلان النشطة المتمثلة بالدعاية عبر الصحف والمجلات والتلفزيون والانترنيت ستحفز على تطوير النشاط السياحي ويجعل الزائر يقبل على زيارة العراق عدة مرات مما يعمل على تطوير البنية التحتية لهذه الخدمات كأنشاء الفنادق والمجمعات السكنية فضلا عن تطوير شبكة وسائل النقل والمطاعم، واقرب مثال في العراق لخدمات السياحة الدينية مثل ما هو موجود في محافظة كربلاء والنجف وبغداد وسامراء وحتى مدينة بعقوبة التي تربط بين دول الرافدين والعتبات المقدسة (AL-Jubuori:97).

ب. خدمات التشييد والسكن:

تشمل خدمات التشييد كل أعمال الانشاء أو الادارة أو التجديد والاصلاح أو توسع الاصول الثابتة التي في شكل مباني أو ادخال تحسينات على الاراضي ذات طبيعة هندسية، وسائر الانشاءات مثل الطرق والجسور والسدود، بالاضافة الى اعمال التركيب وتحضير الموقع والانشاءات العامة وكذلك الخدمات المتخصصة مثل الطلاء والسمكرة والهدم وغيرها من الاعمال المتصلة بها (Statistics of International Trade in Services:2010).

إن نشاط هذا القطاع مرتبط بطبيعة انفاق الدولة على خططها التنموية منذ قيام الدولة العراقية وهذا ما ينشط هذا القطاع بشكل كبير، ولكن عندما تنحسر الدولة الانفاق على خططتها التنموية فإن هذا القطاع يعتمد بشكل رئيسي على الانفاق العائلي أو الشخصي مدعوما من قبل المصارف المتخصصة التابعة للدولة. كما ان السياسات الاسكانية السابقة كانت عبارة عن حلول جزئية وليست سياسات اسكانية فاعلة، وهذا ما أدت الى تراجع قطاع الاسكان وعدم انسجامه مع الضغط الحاصل بنمو السكان نتيجة لتباطؤ التشييد بسبب الظروف التي مر بها العراق واستمرارية هذه الظروف الى الحاضر مما أدى الى ازدياد العجز السكني، ومن خلال الواقع لهذا القطاع نلاحظ

بأن العراق يواجه نقصاً خطيراً في الاسكان والذي يمكن ان يترك آثاراً سلبية على مجمل نوعية الحياة والتنمية الحضرية ما لم يتم التعامل معها بشكل جدي ان وجود الفرص لا يعني قدرة القطاع الخاص على استغلال هذه الفرص (AL-Jubouri:88).

ت. الخدمات المالية (البنوك) والتأمين:

ينبغي التفرقة بين الخدمات المالية وخدمات التأمين حيث ان الاخيرة تتضمن توفير كل أنواع التأمين الى غير المقيمين من مؤسسات تأمين مقيمة والعكس صحيح، وتقدر هذه الخدمات حسب رسوم الخدمة المشمولة في مجموع الاقساط لا تحسب حسب مجموع قيمة الاقساط. كما تشمل الخدمات المعاونة المعاملات ذات الصلة الوثيقة بعمليات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وهي عمولات الوكلاء وسماسرة التأمين وخدمات الوكالات والخدمات الاستشارية والتقييم والتسوية والتنظيم وغيرها. أما الخدمات المالية فهي خدمات الوساطة المالية والخدمات المعاونة ما عدا خدمات مؤسسات التأمين والخدمات الاخرى التي تجري بين مقيمين وغير مقيمين وان تقديم هذه الخدمات تقع على عاتق البورصات المالية ومؤسسات عوامل الإنتاج وبطاقات الائتمان والمؤسسات الأخرى. وتشمل هذه الخدمات التي تقدم بصدد معاملات في الصكوك المالية والخدمات الاخرى المتعلقة بنشاط مالي كالخدمات الاستشارية والكفالة وإدارة الاصول (Statistics of International Trade in Services,2002).

ث. خدمات النقل:

يعتبر قطاع النقل الشريان الرئيسي لنجاح قطاعات الدولة المختلفة كونه يمثل حلقة وصل بين القطاعات الأخرى جميعا والتي يمكن النهوض بهذه الاقطاعات دور الارتقاء بالواقع العلمي والتكنولوجي لقطاع النقل وهذا ما اصبح واضحاً في الدول المتقدمة، اولت خطط التنمية خلال فترة الستينات وحتى الثمانينات اهتماماً كبيراً بقطاع النقل وتضمنت تلك الخطط تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية وكان العديد منها مشاريع ذات طابع استراتيجي (AL-Jubouri:89).

ج. خدمات الاتصالات:

إن الدولة هي التي تسيطر على جميع مرافق هذا القطاع ولا تسمح للقطاع الخاص ان يكون له دور يذكر في هذا المجال، فالاستثمارات العامة متزايدة باستمرار في هذه الخدمات والذي يوفر إحدى البنى الارتكازية المهمة جداً لعمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، بمعنى ان القطاع الخاص يستطيع الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع دون ان تتحمل أية كلفة تذكر، ان خدمة الهاتف والانترنيت مازالت دون المستوى المطلوب في العراق بالرغم من تحسينها بشكل ملحوظ إلا انه يتطلب المزيد من الجهود لتطويرها، وللاستفادة من الموقع الجغرافي للعراق وتعزيز دوره كحلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب تم تشكيل شبكات اتصالات تربط بين العراق والدول المجاورة، كما ان الاتصالات اصبحت من القطاعات المهمة والمربحة من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز ايرادات الدولة بشكل كبير (AL-Jubouri).

ح. الخدمات التعليمية:

تشمل الخدمات التعليمية كل المعاملات الدولية المتصلة بتقديم الخدمات التعليمية وهي الفيئة التي تضم جميع مستويات التعليم من بعد وخدمات التدريس المقدمة مباشرة في الاقتصادات المضيفة

والخدمات التعليمية المقدمة الى غير المقيمين الموجودين في اقليم مقدم الخدمة (Statistics of International Trade in Services:2002).

خ. الخدمات البيئية:

إن الخدمات البيئية وتحديد مؤشرات الخدمات البيئية ذات أهمية بالغة في مراقبة الوضع البيئي بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استمرار التنمية المتوازنة دون الاضرار بالبيئة، وبالتالي ترتبط بروابط وثيقة بالتنمية المستدامة، الامر الذي يتطلب توفير مرجعية واحدة لإعداد مجموعة من المؤشرات البيئية في حدها الأدنى بحيث تكون قابلة للمقارنة بين مختلف المناطق وتبين التغير مع الزمن وذلك عن طريق التوفيق بين مختلف المراجع المحلية والاقليمية والدولية للوصول الى عدد المؤشرات التي يتم الاتفاق عليها وتبنيها على غرار المؤشرات الاقتصادية (Alkawaz,2018).

مما سبق نستنتج ان قطاع الخدمات يساهم بشكل مباشر في الاقتصاد ويحفز على التنمية وعامل جذب الاستثمارات الاجنبية مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كما ان هناك تنوع في الخدمات المقدمة في العراق على الرغم من انخفاض مساهمتها في التجارة الدولية لذلك نرى توفر قاعدة بيانات ضيقة عن الخدمات التجارية في العراق وهنا ما يوضحه الشكل الآتي:

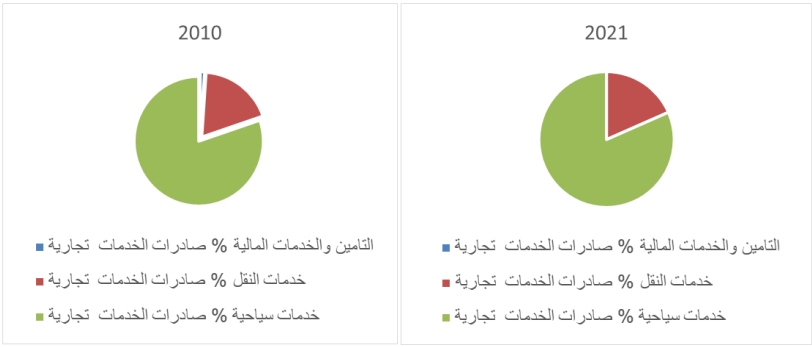

الشكل (1) نسبة المؤشرات الخدمية من الخدمات التجارية في العراق

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات.

إذ يوضح الشكل أعلاه ان نسبة مساهمة الخدمات السياحية في صادرات الخدمات التجارية في سنة 2010 بلغت 75.00 بينما في سنة 2021 انخفضت الى 41.00، حيث ان الخدمات السياحية تشمل (تغطية خدمات السفر (كنسبة من صادرات الخدمات التجارية) السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من اقتصاد ما بواسطة المسافرين في هذا الاقتصاد لاستعمالهم الخاص خلال زيارات لمدة تقل عن سنة واحدة لأغراض أنشطة الأعمال أو لأغراض شخصية. تشمل خدمات السفر السلع والخدمات المستهلكة من قبل المسافرين، مثل السكن والطعام والنقل كما اشرنا اليها سابقاً بالتفصيل، وان حجم الخدمات السياحية كنسبة من صادرات الخدمات التجارية اكبر نوع من الخدمات في العراق (تقريباً ثلث الخدمات الأخرى) ويرجع ذلك الى توسع حجم السياحة الدينية في العراق على الرغم من ضعف عوامل جذب السياح والظروف السياسية والحروب وحتى المناخ الجغرافي ودرجات الحرارة المرتفعة تضعف خدمة هذا القطاع.

أما تجارة خدمات (التأمين والخدمات المالية) كنسبة من صادرات الخدمات التجارية فإنها ضعيفة جداً، وفيما يخص خدمات النقل كنسبة من صادرات الخدمات التجارية تبلغ تقريبا ربع مسافة الدائرة أي تأتي بعد الخدمات السياحية خدمات النقل من حيث الحجم في العراق.

ثانياً: مبررات قيام وتطور تجارة الخدمات:

نتيجة تطور العالم وظهور خدمات جديدة وازدهار قطاع الخدمات زاد الاهتمام بهذا القطاع وزادت نسبة مساهمته في النمو في الاقتصاد العالمي وهذا كله نتيجة العوامل التالية: (Wasila,*et.al.*,2019)

1. توسع واستقلال الشركات التي تعمل في تجارة الخدمات فقد ادى التطور في وسائل الاتصالات الى التزايد في مركزية وتخصص إنتاج الخدمات. حيث اقيمت شركات متخصصة للخدمات بعد ان كانت تقوم كل منشأة بنفسها بالخدمات المطلوبة لإتمام عملياتها داخل الشركة سواء كانت خدمات مالية أو محاسبية.
2. حدوث تكامل بين الاسواق الوطنية والعالمية، فالكثير من الخدمات التي يتم إنتاجها في دولة معينة من الممكن إنتاجها بشكل اكثر كفاءة في دولة أخرى، وهكذا ظهرت شركات خدمات متعددة الجنسية مما زاد من حدة المنافسة الدولية بين هذه الشركات وعزز تجارة الخدمات.
3. التكامل بين السلع والخدمات وما ينتج عنه نمو قطاع الخدمات من خلال الروابط الامامية والخلفية بين الخدمات والسع المنتجة، فدمج الخدمات في العملية الإنتاجية يضمن تقديم السلعة بشكل افضل ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات النهائية كما ان زيادة الطلب على هذه المنتجات تؤدي الى تشغيل قدر أكبر للخدمات.
4. ثورة المعلومات وما احدثته من تغيرات جذرية في نطاق وأهمية وملامح تجارة الخدمات.

وان أحد الأسباب أو المبررات المهمة في تواجد تجارة الخدمات في العراق عجز في الميزان التجاري الناتج عن ان صادرات العراق أحادي الجانب مثل الدول النفطية الاخرى تمثل جزء ضعيف من التجارة مثل بعض صادرات الجلود والتمور وبعض المعادن والثروات الطبيعية وغيرها، بينما الاستيرادات في زيادة وتنوع مستمر هذا فيما يخص السلع، والخدمات بنفس الاتجاه لأن العراق تستورد جزء كبير من الخدمات مثل الخدمات المصرفية والتكنولوجية والسياحية والتعليمية وما الى ذلك. بالتالي هناك اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية (الاختلال الخارجي أي اختلال هيكل التجارة الخارجية) وتمثل أحد المشكلات المهمة التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في تشويه الهيكل الاقتصادي للعراق مما يجعله دايما يعتمد في تجارته الدولية على استيراد السلع والخدمات بشكل مستمر ومكثف نظراً لتزايد عدد سكان العراق، إذ يصل عدد السكان حاليا ما يقارب 45 مليون نسمة، وبالتالي يرتفع الطلب على الخدمات، وهذا كله نتيجة عدم فعالية النشاط الاقتصادي الداخلي، فالقطاع الزراعي لا يساهم بالشكل المطلوب والقطاع الصناعي كذلك عاجزة عن تقديم في الحدود الدنيا من ما هو مطلوب من سلع وخدمات صناعية، لذلك الاعتمادية الكلية للعراق على النفط احدثت توسع وفجوة في الاختلالات الهيكلية الامر الذي يعزي الى ابقاء نمو وتطور قطاع الخدمات عند مستويات متدنية، وفي نفس الوقت الخدمات المستوردة في تزايد مستمر.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 693-713
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.37

ثالثاً: العوائق أمام تجارة الخدمات:

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع لكونها غير منظورة كما اشرنا اليها سابقا، أي انها تتم من خلال إما تدفق السلع (الصادرات والواردات) أو عن طريق انتقال المعلومات أو تحويل الاموال أو انتقال الافراد، ولذلك الموانع أو الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات لا تأخذ شكل التعريفة الجمركية على الواردات الخاصة بتجارة السلع، بل ان القيود التي تفرض على تجارة الخدمات تأخذ أشكالاً متعددة من أهمها:

القوانين والانظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق كالاحتكارات أو القيود على التواجد التجاري للشركات الاجنبية والقيود على شراء العقارات للأجانب والقيود على الاقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والاطباء وغيرهم من المتخصصين، وتشكل القيود التي تعترض تجارة الخدمات تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني مما يسبب في انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ليس لقطاع الخدمات فقط بل كذلك لقطاع إنتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج. ولقد اصبحت الاستفادة من شبكات الاتصالات والنقل المتطورة ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع الى الاسواق العالمية.

كما تبيين التجارب الدولية ايضاً ان كفاءة الخدمات مشتقة بشكل كبير من التحرير الذي من شأنه أن يلعب دوراً محفزاً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التقنية والمهارات الحديثة والتغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات. وقد اثبتت هذه التجارب ان معدل النمو كان في الدول ذات الخدمات المتحررة اسرع من الدول ذات القطاعات الخدمية المغلقة، بالاضافة الى ان تكلفة تحرير التجارة في الخدمات تعد اقل عند مقارنتها بتكلفة تجارة السلع الذي يترتب عليه خسارة الايراد الجمركي وزيادة معدل البطالة (Arab Monetary Fund).

أي ان القيود المفروضة على تجارة الخدمات هي بشكل اساسي إجراءات وراء الحدود قد تتخذ مجموعة متنوعة من الاشكال بما في ذلك متطلبات توفر دبلومات أو شهادات أو تراخيص اضافية ومتطلبات تفرض على استخدام المدخلات والتسويق والتأمين المهني المحلي والعضوية في الجمعيات المهنية والشكل القانوني وغيرها. ويمكن اخذ تدابير تنظميه لخدمة مختلف الاغراض المشروعة والمبررة مثل ضمان حماية المستهلك والاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بشرط الا يصبح الاطار التنظيمي عبئا يثنى التجارة والاستثمار عن تخصيص الموارد بفعالية وتحقيق اقصى قدر من المكاسب الاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة (ESCWA:2017).

إذن يمكن القول هناك عائقين يضعفان دور العراق في المؤسسة الدولية، العائق الأول كون العراق بلداً مستورداً ولا يمتلك القدرة التنافسية على التصدير، العائق الثاني هو أن النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي يقع ضمن مجموعة المواد الخام التي لا تخضع لمعايير منظمة التجارة العالمية.ويعتمد العراق حاليا بنحو 97% على النفط الخام في تمويل موازنته الاتحادية فيما يشهد السوق إغراقاً سلعياً من قبل شركائه التجاريين، يقابله ضعف كبير في تنشيط المنتج المحلي ودعم تصديره إلى الخارج، بالاضافة للمساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في الاقتصاد، الذي كان يشكل نحو 29% من حجم الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2003 (Al-Masoudi,2021).

رابعاً: تحليل تطور تجارة الخدمات في العراق في الفترة 2010-2021:

تعكس بيانات الجدول (1) والشكل البياني (1) تطور تجارة الخدمات في العراق للفترة (2010-2021). وتبين كل من تطور حجم الصادرات والاستيرادات من الخدمات في العراق

وكذلك حالة (الميزان التجاري) العجز في ميزان المدفوعات نتيجة تفوق الاستيرادات دايما على الصادرات، بالاضافة الى توضيح إجمالي تجارة الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي يتم الحصول عليها من خلال قسمة مجموع الصادرات والاستيرادات من الخدمات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي ولكنها مقومة بالأسعار الجارية للدولار الامريكي. بالاضافة الى صافي تجارة السلع والخدمات بالمليار.

الجدول (1) تطور تجارة الخدمات في العراق للفترة 2010-2021

السنوات	صادرات الخدمات	استيرادات الخدمات	العجز في ميزان المدفوعات	التجارة في الخدمات % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	صافي تجارة السلع والخدمات (بالمليار)
2010	2,20	9,89	- 7,69	9,2	7.40
2011	2,16	11,12	- 8,96	7,5	30.75
2012	2,66	13,29	- 10,63	7,4	33.59
2013	2,70	17,55	- 14,85	8,7	22.02
2014	3,46	18,82	- 15,36	9,8	20.32
2015	4,92	17,81	- 12,89	13,7	1.79
2016	5,26	15,04	- 9,78	12,3	2.71
2017	5,65	16,27	- 10,62	11,9	15.15
2018	5,31	18	- 12,69	10,4	35.05
2019	6,99	22,86	- 15,87	12,9	16.61
2020	3,5	13,79	- 10,29	9,7	4.09
2021	4,81	15,99	- 11,18	10,2	27.55

المصدر: البنك الدولي للبيانات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الكتاب السنوي لإحصاءات وملفات وبيانات ميزان المدفوعات.

1. تطور صادرات الخدمات في العراق في الفترة 2010-2021:

توضح بيانات الجدول (1) ان صادرات العراق الخدمية ما هي إلا جزء صغير من حجم تجارتها العامة كما أشرنا سابقاً، وانها لم تشهد تطوراً ملحوظاً في 2010 لغاية 2014، حيث كانت تتراوح بين 2 مليار دينار و3,46 مليارات ولعل السبب يعود الى الوضع السياسي غير المستقر والحرب على النظام الارهابي (داعش) واستنزاف موارد الدولة في مواجهة الخطر مما اضعف الاقتصاد بشكل عام علاوة على ان الاقتصاد العراقي لم يكن في حالة جيدة قبل الحرب وكان في حالة عجز الموازنة وتراجع الصادرات بنسب كبيرة ومنها الخدمات، بينما في سنة 2015 نلاحظ زيادة بسيطة في حجم صادرات العراق الخدمية الى 4,92 مليارات، واستمرت في تزايد لغاية سنة 2019، حيث بلغت 6,99 مليارات ومن ثم نلاحظ انخفاضها مرة أخرى سنة 2020 وتراجعها اقل من قبل واصبحت 3,53 مليارات وذلك نتيجة انتشار وباء كورونا Covid-19 وما تبيعه من تدهور الاقتصادات العالمية وما احدثته من تعطل قطاعات كثيرة وشلل انشطة اقتصادية واجتماعية وسياسية والعزل والحجر المنزلي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على الخدمات والسلع ومن ثم انخفاض حجم الاستيرادات أي ما احدثته هذه الجائحة هو انكماش الاقتصاد العالمي لأنه ترتب عليها توقف صناعات وانهيار أسواق المال العالمية وغيرها. بالاضافة الى انهيار اسعار النفط وانخفاضها الى مستويات متدنية جدا وبالتالي انخفضت حجم تجارة العراق بشكل عام لان الدولة تعتمد على ايرادات النفط في تمويل قطاعاتها كافة بما فيها قطاع الخدمات. كما نلاحظ بوادر التحسن في صادرات العراق الخدمية في سنة 2021 واصبحت 4,81 مليارات نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي

وارتفاع اسعار النفط بعض الشيء لأنه المورد الذي يعتمد عليه بشكل اساسي في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة في الدولة من ضمنها قطاع الخدمات.

2. تطور الاستيراد من الخدمات في العراق في الفترة 2010-2021:

بالرجوع الى بيانات الجدول (1) نلاحظ تباعد واضح بين حجم الصادرات الخدمية وحجم استيرادات الخدمات في العراق أي ان الاستيرادات اكبر من الصادرات شانها شان كل الدول المعتمدة على الصادرات النفطية، كما أشرنا سابقاً ان العراق دولة تعتمد على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات كافة. حيث ان هناك تطور واضح في حجم الاستيرادات الخدمية في العراق لأنها في سنة 2010 بلغت 9,89 مليارات وتزداد باستمرار لغاية سنة 2015 حتى تصل الى 17,81 مليار تقريباً، ولكن في سنتي 2016 و2017 نرى تراجع بسيط في استيرادات الخدمات تقريباً الى 15,04 و16,27 مليار على التوالي. كما ارتفعت مرة أخرى في سنة 2018 لتبلغ 18 مليارات تقريبا وفي سنة 2019 استيراد الخدمات في العراق بلغت ذروتها خلال فترة الدراسة وكانت 22,86 مليار تقريباً ولكن في سنة 2020 نلاحظ تراجع كبير في حجم استيرادات الخدمات في العراق لتصبح 13,79 تقريباً، وذلك بسبب ما احدثته الازمة الصحية وانتشار الوباء (جائحة كورونا) المشير اليها سابقا وانخفاض أسعار النفط وغير ذلك، من ثم في سنة 2021 وتحسن الاوضاع الصحية والاقتصادية بعض الشيء نرى زيادة في استيراد الخدمات الى 15,99 مليار تقريباً كما موضحة في الجدول.

أما فيما يخص ميزان المدفوعات كما في الجدول (1) فانه يعاني من عجز مستمر لأن حجم استيرادات العراق دائماً اكبر من حجم الصادرات أي ان مدفوعات العراق للعالم الخارجي أكبر من دخول العملات الاجنبية الى داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي يحقق عجز ميزان تجاري، وتحسب قيمة العجز من خلال الفرق بين حجم الصادرات والاستيرادات من الخدمات.

3. تطور إجمالي التجارة في الخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010-2021:

إن مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي GDP تظهر في الجدول (1) كنسبة من الـGDP بنسب متفاوتة خلال فترة البحث، حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال فترة 2015 لغاية 2019 وتكون عند أعلى مستوى لها وهي 13,7 سنة 2015، وهذا يعني ان تجارة الخدمات تساهم بنسبة 13,7 في الناتج المحلي الإجمالي أي في النمو الاقتصادي، هذا ان دل على شيء فإنه يدل على الدور الضعيف لتجارة الخدمات في العراق وقلة أنواعها وتدني مستوى الخدمات المتوفرة، بالاضافة الى ان اغلبية الخدمات توفرها القطاع الحكومي وليس القطاع الخاص أو اصحاب رؤوس الاموال وهذا يعيب على الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع الحكومي والمركزية الشديدة مما يضعف القطاعات التجارية والاستثمارية وغيرها. وابرز التحديات التي تواجه تطور تجارة العراق داخلياً وخارجياً سواء الخدمية أو السلعية وجود الفساد الاداري والمالي والهدر في موارد الدولة والبنية التحتية المدمرة وسياسات اقتصادية غير واضحة وثابتة بالاضافة الى الاوضاع السياسية غير المستقرة وعدم توفر الكفاءات العلمية والخبرات الضرورية في مواكبة السوق العالمي.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 693-713
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.37

4. تطور صافي تجارة السلع والخدمات في العراق للفترة 2010-2021.:

لابد لنا من الاشارة الى صافي تجارة السلع والخدمات في العراق خلال فترة 2010-2021 كما مبينة في الجدول بمليارات الدنيار العراقي بصورة تقريبية وذلك بعد تحليل جانب الخدمات من التجارة، حيث نلاحظ في سنة 2010 كانت صافي تجارة السلع والخدمات 7,40 مليارات وقفزت الى 30,75 مليار في سنة 2011 ومن ثم ارتفعت أكثر في السنة التالية وبلغت 33,59 مليار ولكن بعد ذلك بدأت بالانخفاض شيئاً فشيئاً الى ان وصلت ادنى مستوى لها في سنة 2015 و2016 واصبحت 1,79 و2,71 على التوالي وهي فترة تعرض دولة العراق الى الحرب على التنظيم الارهابي داعش وانخفاض اسعار النفط بشكل سريع وشديد ومن ثم تدهور اقتصادات العالم بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص. نلاحظ بعد ذلك بوادر التحسن مرة أخرى في حجم تجارة العراق وارتفاع في صافي تجارة السلع والخدمات بعد تحسن أسعار النفط بعض الشيء والتغلب على الازمات السياسة والحرب على الارهاب حيث تصل صافي التجارة الى اعلى مستوى له في سنة 2018 وتبلغ 35,5 مليار، وفي سنة 2019 تنخفض قليلا الى 16,61 في سنة التالية تنخفض صافي تجارة العراق بشكل حاد وتصبح 4,09، ومن الطبيعي هذا الانخفاض في الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات لأنها فترة نهوض الازمة الصحية العوامل الاخرى التي تسببت في انخفاض حجم تجارة العراق مع العالم الخارجي المذكورة سابقاً. إلا انه في سنة 2021 رجعت الامور كما كانت ورجعت اسعار النفط للتحسن وزادت حركة الاقتصاد من جديد مما ادى الى زيادة صافي تجارة السلع والخدمات وبلغت 27,55 مليار دينار.

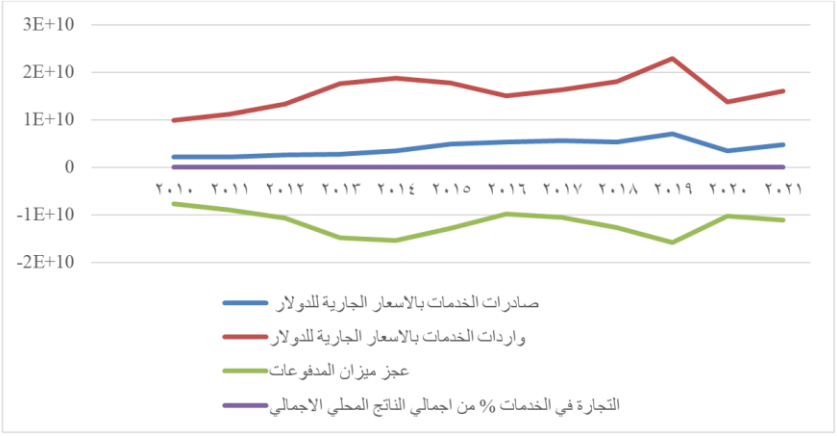

الشكل (2) تطور تجارة الخدمات في العراق وحالة عجز ميزان المدفوعات للمدة 2010-2021

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يوضح الشكل (2) من النظرة الأولى تطور بطيء في تجارة الخدمات في العراق خلال فترة الدراسة، حيث ان صادرات العراق في سنة 2010 كانت (2199100000) مليار دينار أي ما يقارب (2,20)، أما استيراداتها الخدمية بلغت (9863500000) مليار دينار أي ما يقارب (9,89) مليار وهذا يشير الى وجود حالة عجز في ميزان المدفوعات بما يبلغ (-7,664,400,000) مليار دينار، أما مؤشر التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان (9,2) مليار. كما نلاحظ تفاوت بسيط في قيم حجم صادرات العراق الخدمية من سنة 2010 والى سنة 2014، حيث تتراوح بين 2 الى 3 مليارات وان كانت أقل من حجم استيراداتها. وفيما يخص تجارة الخدمات

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتراوح بين 7 و9,8 حتى سنة 2014، وهذا يدل على حدوث زيادة بسيطة في تجارة خدمات العراق وتطورها في تلك الفترة، ولعل السبب وراء ذلك يرجع الى الظروف الداخلية للعراق منها زيادة تصديرها للنفط وتم تأسيس خطوط أنابيب جديدة وغيرها من الاصلاحات في العقود الشركات المصدرة وهذا لان أكثر من ثلثي اقتصاد العراق يعتمد على ايراد النفط في تمويل النشاطات بشكل عام سواء التجارية أو غيرها.

بينما نلاحظ بعد سنة 2014 (أي في الفترة 2014-2019) تطور ملفت وزيادة واضحة في حجم كل من صادرات والاستيرادات الخدمية مع ارتفاع عجز ميزان المدفوعات، بالاضافة الى ارتفاع نسب تجارة الخدمات في GDP وتكون في حالة نمو مستمرة حتى سنة 2019، كما ان اتجاه الخطوط أو المنحنيات نحو الاعلى ذات ميل موجب بعض الشيء في الشكل (2) يؤكد تطور تجارة الخدمات في العراق في تلك الفترة، وتفسير ذلك هو ما اوضحناه سابقاً وما تعرض العراق من احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة بالتزامن مع انهيار اسعار النفط والتي ادت الى تراجع النشاط الاقتصادي السلعي بشكل خاص وارتفاع الفقراء وارتفاع مستويات عجز الموازنة وما إلى ذلك من ظروف غير مواتية، وفي سنة 2015 قد بدأ الاقتصاد بالتعافي تدريجياً وارتفاع اسعار النفط بعد ذلك وحدوث حركة في الاقتصاد العالمي كل ذلك أثر على حركة تجارة العراق الخدمية بشكل خاص وزاد الاهتمام بها لأنها أسهل من تجارة السلع في وضع الحجر الصحي.

وفي سنة 2020 تراجعت صادرات العراق الخدمية بشكل مضاعف من (6,99) الى (3,5) مليار دينار، وكذلك استيراداتها الخدمية أيضاً شهدت انخفاضاً من (22,86) الى (13,79) وبذلك حققت عجز في ميزان المدفوعات، جاءت بالترافق مع تعطل كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية على مستوى العالم في تلك السنة من وراء شدة ازمة كورونا Covid-19 والإجراءات المشددة التي تسببت بانخفاض الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انخفاض إنتاجيته، ومن ثم انخفاض النشاط التجاري السلعي والخدمي. ولان تجارة الخدمات تساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ تراجع نسبة تجارة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي من (12,9) الى (9,7) مليار دينار في نفس السنة 2020. من الملاحظ انه في سنة 2021 زادت الصادرات الخدمية الى (4,81) وكذلك الاستيراد الخدمية زادت بمقدار (15,99) وهو اكبر من الصادرات وبذلك بلغ حجم العجز في ميزان المدفوعات بحدود (-11,18) مليار دينار. كما نرى بوادر التعافي في الاقتصاد العراقي وارتفاع نسبة مساهمة تجارة الخدمات في الـGDP بمقدار (10,2)، ولربما السبب وراء ذلك هو الارتفاع الحاصل في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط بالتزامن مع تعافي الطلب العالمي على النفط بعد تقلص تداعيات ازمة كورونا والعودة النسبية لعدد من الانشطة الاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

أهم ما توصلت اليه الدراسة يمكن توضيحه من خلال التالي:

1. على الرغم من الأهمية البالغة لتجارة الخدمات في الاقتصادات عامة الى انها لم تحظى بتلك الأهمية في العراق إلا في الآونة الاخيرة، مما نتج عنها ضعف التقدم والازدهار في قطاع الخدمات عامة بالرغم من الدور البالغ لهذا النشاط في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

2. ان تحرير تجارة الخدمات عامل حاسم في جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتحسن الإنتاج وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية، ولكن هناك تراجع شديد في الخدمات التجارية في العراق وتنوعها خلال فترة البحث، وهذا ما نتج عنه زيادة الاختلال في الميزان التجاري وتفوق الاستيراد من الخدمات على الصادرات منها.
3. ان نسبة مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي GDP مستمرة وان كانت قليلة أو ضعيفة وعلى الرغم من حالة عجز ميزان المدفوعات، وهذا يحقق معدلات نمو على مستوى الاقتصاد، كما نستنتج من بياناتنا بانها تتعافى في الفترة الاخيرة للبحث شيئاً فشيئاً وتزداد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل القريب.
4. تفتقر العراق من توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل ما هو متعلق بتجارة الخدمات وأنواعها ومدى تواجدها على مستوى المناطق كافة وتسهيل سبل تحصيلها والاعتماد عليها في البحث العلمي.

ثانياً: المقترحات:

على ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج نقترح ما يلي:

1. على الدولة التنوع في هيكل التجارة بشكل عام من حيث الاعتماد على تصدير النفط او على تجارة السلع فقط بل ان التجارة في الخدمات تحقق للدولة مكاسب وموارد مالية يمكن الاستفادة منها في التكامل الاقتصادي وتمويل الناتج المحلي الإجمالي جنباً الى جنب ايرادات النفط ومن ثم تحقيق التنمية، كما انها السبيل في ربط الدولة بالدول الاخرى وتطوير العلاقات الدولية.
2. يمكن للعراق الاستفادة من موقعها الجغرافي التي تربط بين دول الجوار في النشاط لتجاري من خلال الاهتمام بقطاع الخدمات بشكل عام وخاصة الخدمات التجارية، وذلك بتوفير بيئات عمل مناسبة للقطاع الخاص والشركات العاملة جنباً الى جنب القطاع الحكومي في هذا المجال وتحفيزها بشتى السبل، لانه كما هو معروف اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين في القطاع الخاص اكثر فعالية وتأثيرا من العاملين في القطاع الحكومي لضخامة نشاطاتهم واستثماراتهم.
3. الاهتمام بالبنية التحتية اللازمة في تطوير التجارة في الخدمات وتوفير المقومات اللازمة لها، لأنها تحقق مكاسب عالية للدول التي تعتمد عليها خاصة الخدمات المالية أو الاستشارية أو السياحية، لأن أغلب الدراسات تشير الى المساهمة الضخمة لتجارة الخدمات في الـGDP في الفترة المقبلة وانها ستكون من النشاطات الاكثر قوة في الاقتصاد.
4. نقترح توفير قاعدة بيانات متنوعة عن كل متغيرات تجارة الخدمات من تصنيفاتها المتنوعة واشكالها على مستوى المحافظات لكي يتيح للباحثين الاستفادة منها في البحث والتطوير.

المصادر والمراجع:

1. Ahmed Tariq Mahmoud Hussein Al-Agha, 2004, The Impact of Liberalization of International Trade in Services on the Economic Growth of Selected Developing Countries for the Period 1990-2000, Master Thesis, University of Mosul.
2. Ammar Mahmood2021, The Reality of Foreign Trade in Iraq and The Prospects for Joining to The World Trade Organization, The Middle East International Journal for Social Sciences (MEIJSS), Vol. 3, o4Dec.(2021):260-271 https://www.researchgate.net/publication/357836133

3. Arab Monetary Fund-Arab Cooperation in Liberalizing Intra-Services Trade Within the framework of the Greater Arab Free Trade Area, Chapter 12.
4. BRICS, 2022, International Trade Centre, Geneva.
5. Department of Economic and Social Affairs 2010 Manual of Statistics of International Trade in Services, Statistics Division Series M, No. 86, United Nations, New York
6. Dorotea Lopez G., Cimila Garcia P., Felipe Munoz N., 2015, trade in services and development the case of perception in chile.
7. Dr. Abdul Karim Jaber Shanjar Al-Issawi, 2017, International trade in services, with reference to strengthening the role of the marshes in the foreign trade of services in Iraq, ZIQar University Journal, Volume 12, Al-Qadisiyah University.
8. Dr. Abdul-Khaliq Dubai, 2011, Abdul-Mahdi Al-Jubouri, The General Agreement for Trade in Services and its Potential Effects on the Iraqi Economy.
9. Dr. Nasser Milad Mohamed Hussein, 2012, International Arrangements and Expected Risks for Liberalizing Trade in Services, Eighth Annual Conference, Cairo, University of Tripoli
10. Dr. Saad Mahmoud al-kawaz, 2017, Trade in technological services, communications, and information and its impact on the economic performance of selected countries, Journal of Tikrit University, Volume 4, Issue 40, University of Fallujah.
11. Escwa 2014 Assessment of Arab Economic Integration: Trade in Services as an Engine of Growth and Development.
12. Gulf Cooperation Council countries, 2017, World Trade Organization agreements and their implications for the countries of the Cooperation Council, Department of the World Trade Organization Economic and Development Affairs Sector, Riyadh.
13. Haifa Mizhar Falhi,2013, The role of liberalizing trade in services in stimulating foreign direct investment in Iraq, Journal of the University of Fallujah, University of Baghdad.
14. Hassan Hadi Kaho Radi, 2021, The quality of electronic banking services and their impact on customer satisfaction: a field study on the Iraqi Trade Bank in Karbala, Journal of Business Economics and Applied Research, University of Fallujah.
15. Hawraa Ali Hussein Al-Masoudi, 2021, The Role of Foreign Trade in Addressing Structural Imbalances in Iraq, University of Karbala.
16. Hussein Al-Fahal, 2007, GATS and the prospects for Arab trade in services, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 23, 02.
17. Kamel Allawi, Kazem Al-Fatlawi, and Asaad Rahim Shaker, 2016 The causal relationship between economic growth and foreign trade, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 40, University of Kufa.
18. Khaled Hussein Ali Al-Marzouk, Iyad Muhammad Hassan 2017, The Impact of Service Trade on the Performance of Commercial Banks in Iraq for the Period 2003-2014, University of Babylon, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Volume 9, Number 3.
19. Mina Mashayekhi, Marcelo Olarreaga, Guido Porto, 2011, services trade and development, United Nation, Geneva.
20. Muder Hussen betin al-hayani, 2019The concept of foreign economic relations and their theories with a study of Iraq's relationship foreign economic relations with the countries of the world, Trade Journal Iraqi Baghdad 2350.

21. Ngozi Okonjo-lweala, Ajay banga, 2023, trade in services for development, a world bank and WTO co-publication.
22. Okba Rabmi & Abdelhak Tair, 2017, The Impact of the Liberalization of International Trade in Services on Economic Growth, An Econometric Study of a Group of Arab Countries during the Period 2000-2015, Journal of Advanced Economic Research, Issue 03, University of Martyr Hamma Lakhdar El Oued, Algeria.
23. Othman Tawath, 2016, Liberalization of Services Trade at the Regional Level: The Potential Gains of Deep Integration among Arab Countries, research published in the Researcher Journal No. 16, University of Algiers.
24. Saad Mahmoud Al-Kawaz, 2018, Estimating the impact of foreign trade for environmental services on economic growth, a sample of WTO countries as a model, Al-Rafidain Development Journal, Volume 37, Issue 120, University of Mosul.
25. Sadiq Zuwer Lajlaj, The Reality and Problems of the Foreign Trade Sector in Iraq for the Period 2003-2012, Dinars Magazine, Issue Six, Dhiqar University.
26. Samir Hanna Behnam, 2013, The Impact of Foreign Trade Evolution on the Economic Growth of South and East Asian Countries for the Period 1990-2011, Rafidain Development Journal, Issue 114, Volume 35, University of Mosul.
27. Samira Bouakaz, 2014-2015, The Contribution of the Effectiveness of Fiscal Auditing in Reducing Tax Evasion, PhD thesis in Economic, Commercial and Administrative Sciences, University of Biskra.
28. Saud Wassila, Farhat Abbas, Bisar Abdel-Muttalib, 2019, A comparative study of the reality of international trade in services for a sample of economic groups in the world, the Arab Maghreb countries, and the BRICS countries, University Lakhsar, Oued, Algeria, 02.03.
29. U.s. trade in services 2020, trends and policy issues https://crsreports.congress.gov.
30. Wassaf Ateeqa, 2014, The Effects of Liberalizing Trade in Services on Foreign Trade in Arab Countries, with reference to the case of Algeria, PhD thesis in Economic Sciences, University of Mohamed Kheidar, Biskra, Algeria.
31. World trade organization, 2023, trade in services, Photo credit – page 6: ©iStockphoto /Meinzahn, www.wto.org/services.
32. World trade organization,2017, services trade policies and their contribution to connectivity and development, chapter4 OECD.
33. WTO secretariat, 2020, trade in services and economic diversification, discussion paper for the G20 trade and investment working group (TIWG).
34. WTO trade in services division 2013, the general agreement on trade in services an introduction.
35. YOGINDU KHAJURIAk2011, professional services under GATS- an overview. Scope and coverage.